

## الفهرس

5	.....	نوطعة
7	.....	مقلعة

## القسم الأول تنازع القوانين

11	.....	مقلعة
14	.....	1. - مدرسة الأحوال الإيطالية القديمة
15	.....	2. - نظرية أقليمية القوانين
15	.....	أ. - المدرسة الفرنسية
16	.....	ب. - المدرسة الهولندية
17	.....	ج. - المدرسة الأنكلوأميركية
18	.....	3. - نظرية شخصية القوانين (فقه Mancini)
19	.....	4. - نظرية الفقيه الألماني «سافيني»

## الباب الأول - قاعدة للتنازع

23	.....	الفصل الأول - مميزات قاعدة التنازع
23	.....	الفرع الأول. - الطابع الإرشادي
23	.....	الفرع الثاني. - ازدواجية الجانب
25	.....	الفرع الثالث. - الطابع الجبدي

41	الفصل الثاني - عناصر قاعدة التنازع
41	الفرع الأول. - الفكرة المسندة
41	الفرع الثاني. - ضابط الإسناد
41	الفرع الثالث. - القانون المسند إليه
44	الفصل الثالث - شروط تطبيق قاعدة التنازع
44	الفرع الأول. - الطابع الخاص للعلاقة موضوع النزاع
44	الفرع الثاني. - اتصال العلاقة بأكثر من نظام قانوني
41	الفصل الرابع - مصادر قاعدة التنازع
41	الفرع الأول. - التشريع
41	الفرع الثاني. - المبادئ القانونية العامة
41	الفرع الثالث. - العرف
41	الفرع الرابع. - المعاهدات الدولية
44	الفرع الخامس. - الاجتهاد
44	الفرع السادس. - الفقه

### الباب الثاني التكييف (أو التصنيف)

41	الفصل الأول - نشوء نظرية التكييف
44	الفرع الأول. - قضية ميراث المالطي
41	الفرع الثاني. - وصية الهولندي
41	الفرع الثالث. - زواج اليوناني الأرثوذكسي
44	الفصل الثاني - موضوع التكييف
44	الفرع الأول. - الاتجاه الأول
44	الفرع الثاني. - الاتجاه الثاني
44	الفرع الثالث. - الاتجاه الثالث

57	..... القانون الذي يحكم التكييف	الفصل الثالث -
57	..... التكييف طبقاً لقانون القاضي	الفرع الأول -
61	..... التكييف وفقاً للقانون الذي يحكم النزاع	الفرع الثاني -
62	..... التكييف وفقاً للقانون المقارن	الفرع الثالث -
65	..... القانون الذي يحكم التكييف في لبنان	الفصل الرابع -
65	..... موقف الفقه	الفرع الأول -
68	..... موقف الاجتهاد	الفرع الثاني -
73	..... تحديد مفهوم قانون القاضي	الفرع الثالث -
74	..... تطويع الفئات القانونية الداخلية	الفرع الرابع -

### الباب الثالث - الإحالة

83	..... نظرية الإحالة	الفصل الأول -
84	..... نطاق الإحالة	الفرع الأول -
86	..... أنواع الإحالة	الفرع الثاني -
86	..... الإحالة من الدرجة الأولى (الرد)	الفقرة الأولى -
87	..... الإحالة من الدرجة الثانية	الفقرة الثانية -
88	..... تقييم الإحالة	الفقرة الثالثة -
97	..... الإحالة في القانون اللبناني	الفصل الثاني -
97	..... موقف المشرع اللبناني من الإحالة	الفرع الأول -
97	..... موقف الاجتهاد اللبناني من الإحالة	الفرع الثاني -
98	..... المرحلة الأولى	الفقرة الأولى -
100	..... المرحلة الثانية	الفقرة الثانية -
109	..... إشكالية الإحالة	الفصل الثالث -
109	..... الطابع الوظيفي للإحالة	الفرع الأول -

109	الفقرة الأولى.. نظرية الحل الوظيفي .....
113	الفقرة الثانية.. التطبيقات العملية للحل الوظيفي للإحالة .....
113	النبة الأولى.. في الموجبات غير العقدية .....
114	النبة الثانية.. في الأموال .....
115	النبة الثالثة.. في مسائل الأحوال الشخصية .....
116	النبة الرابعة.. في قانون الإرادة .....
119	النبة الخامسة.. في شكل التصرف .....
	النبة السادسة.. في الحالة التي يتعلق بها الأمر بقاعدة تنازع ذا صفة
120	موضوعية .....
121	الفرع الثاني.. الصعوبات العملية التي يواجهها قاضي الإحالة .....
121	الفقرة الأولى.. تعذر الوقوف على مضمون القانون الأجنبي .....
122	الفقرة الثانية.. صعوبة تطبيق منهجية القانون الخاص بالعلاقة .....
122	الفقرة الثالثة.. مشكلة «الوقوع في الحلقة المفرغة» .....
124	الفقرة الرابعة.. مشكلة الإحالة إلى قوانين دولة متعددة الشرائع .....

### الباب الرابع - تطبيق القانون الأجنبي

81	مقدمة .....
131	الفصل الأول - أساس تطبيق القانون الأجنبي .....
131	الفرع الأول.. نظرية احترام الحقوق المكتسبة .....
132	الفرع الثاني.. الطابع الواقعي للقانون الأجنبي .....
133	الفرع الثالث.. الطابع القانوني للقانون الأجنبي .....
135	الفصل الثاني - وضع القانون الأجنبي أمام القاضي الوطني .....
135	الفرع الأول.. القانون الأجنبي أمام قضاة الأساس .....
135	الفقرة الأولى.. إثبات القانون الأجنبي .....



136	النبة الأولى - عبء إثبات القانون الأجنبي .....
144	النبة الثانية - طرق إثبات القانون الأجنبي .....
153	النبة الثالثة - سلطة القاضي اللبناني في تطبيق القانون الأجنبي .....
160	الفقرة الثانية - تعذر إثبات مضمون القانون الأجنبي .....
166	الفرع الثاني - القانون الأجنبي أمام محكمة التمييز .....
166	الفقرة الأولى - الرقابة على تطبيق قاعدة التنازع .....
166	الفقرة الثانية - الرقابة على التكييف .....
167	الفقرة الثالثة - الرقابة على تطبيق قاعدة التنازع الأجنبية .....
167	الفقرة الرابعة - رفض الرقابة على تطبيق وتفسير القانون الأجنبي .....
	الفقرة الخامسة - الاستثناءات على مذهب رفض الرقابة على القانون
168	الأجنبي من قبل المحكمة العليا سنعرض لها تباعاً .....
168	النبة الأولى - مراقبة التعليل التي تتطلب مراقبة التفسير .....
169	النبة الثانية - الرقابة من خلال احترام مبدأ الوجاهية .....
170	النبة الثالثة - مراقبة تفسير القانون الأجنبي من خلال فكرة التشويه
	الفقرة الرابعة - مراقبة الخطأ في تفسير القانون الأجنبي من قبل محكمة
173	التمييز اللبنانية كمحكمة أساس بعد النقض .....

### **الباب الخامس - التحايل على القانون**

181	الفصل الأول - شروط التحايل على القانون .....
181	الفرع الأول - التغيير الإرادي لضابط الإسناد .....
186	الفرع الثاني - نية الغش .....
187	الفصل الثاني - أثر التحايل على القانون .....
187	الفرع الأول - أثر التحايل الذي يتخذ فيه التغيير شكل الواقعة المادية ..
188	الفرع الثاني - أثر التحايل الذي يتخذ فيه التغيير شكل العمل القانوني .

## الباب السادس = النظام العام

- 199 ..... الفصل الأول - النظام العام الحمائي
- 200 ..... الفرع الأول. - مفهوم النظام العام الحمائي
- 210 ..... الفرع الثاني. - شروط الدفع بالنظام العام الحمائي
- 213 ..... الفرع الثالث. - الآثار العادية للدفع بالنظام العام الحمائي
- 213 ..... النبذة الأولى. - الأثر السلبي للدفع بالنظام العام الحمائي
- 217 ..... النبذة الثانية. - الأثر الإيجابي للدفع بالنظام العام الحمائي
- 223 ..... الفرع الرابع. - الآثار المخففة للدفع بالنظام العام الحمائي
- 231 ..... الفصل الثاني - النظام العام الوقائي (القوانين ذات التطبيق الفوري)
- 232 ..... الفرع الأول. - مفهوم القوانين الحتمية التطبيق
- ..... الفرع الثاني. - العلاقة بين منهجية القوانين الحتمية التطبيق ومنهجية
- 234 ..... التنازع

## الباب السابع - الحلول الوضعية للتنازع القوانين

- 239 ..... الفصل الأول - الأحوال الشخصية
- 240 ..... الفرع الأول. - القانون الذي يحكم الأحوال الشخصية
- 240 ..... الفقرة الأولى. - تحديد مركز الشخص
- 242 ..... الفقرة الثانية. - الصعوبات التي تعترض تحديد مركز الشخص
- 245 ..... الفرع الثاني. - مضمون فئة الأحوال الشخصية
- 245 ..... الفقرة الأولى. - النظام الفردي للأشخاص
- 245 ..... النبذة الأولى. - الأهلية
- 254 ..... النبذة الثانية. - الاسم
- 255 ..... النبذة الثالثة. - فقدان
- 256 ..... الفقرة الثانية. - النظام العائلي للأشخاص

287	.....	النبة الأولى. - الزواج
280	.....	النبة الثانية. - الهوة
280	.....	النبة الثالثة. - التهن
283	.....	الفصل الثاني - التركات
283	.....	الفرع الأول. - القانون الواجب التطبيق على الإرث والوصية
283	.....	الفقرة الأولى. - عناصر الاتصال الأساسية في الإرث والوصية
284	.....	الفقرة الثانية. - تحديد عنصر الإسناد الأساسي في الإرث والوصية
286	.....	النبة الأولى. - الواقع التاريخي
289	.....	النبة الثانية. - السياسة التشريعية
290	.....	الفرع الثاني. - نطاق القانون الواجب التطبيق على الإرث والوصية
290	.....	الفقرة الأولى. - تحديد نطاق القانون الواجب التطبيق على الإرث والوصية
290	.....	النبة الأولى. - شروط استحقاق الإرث
292	.....	النبة الثانية. - أصول انتقال الإرث
292	.....	الفقرة الثانية. - مدى القانون الواجب التطبيق على الإرث والوصية
293	.....	النبة الأولى. - الحدود العامة للقانون الواجب التطبيق
294	.....	النبة الثانية. - الحدود الخاصة للقانون الواجب التطبيق
305	.....	الفصل الثالث - الأحوال العينية
306	.....	الفرع الأول. - تحديد موقع المال
307	.....	الفقرة الأولى. - تعقيدات تحديد الموقع المادي للمال
307	.....	النبة الأولى. - عدم وجود موقع مادي ثابت للمال
309	.....	النبة الثانية. - وجود مواقع مادية متعددة للمال
309	.....	النبة الثالثة. - وجود موقع مادي للمال لا يخضع للسيادة

310	الفقرة الثانية. - عدم وجود موقع مادي محدد للمال
310	النبة الأولى. - الحقوق الخارجة عن الذمة المالية
311	النبة الثانية. - الحقوق الفكرية
316	الفرع الثاني. - نطاق تطبيق قانون موقع المال
316	الفقرة الأولى. - خضوع الحقوق العينية إلى قانون الموقع
318	الفقرة الثانية. - خضوع طرق اكتساب الحقوق العينية إلى قانون الموقع
318	النبة الأولى. - الطرق العادية
318	النبة الثانية. - الطرق غير العادية
325	الفصل الرابع - الأعمال القانونية وغير القانونية
325	الفرع الأول. - قاعدة المكان
325	الفقرة الأولى. - قاعدة المكان في العمل القانوني
326	النبة الأولى. - طبيعة قاعدة الشكل
330	النبة الثانية. - حدود قاعدة الشكل
335	الفقرة الثانية. - قاعدة المكان في العمل غير القانوني
336	النبة الأولى. - أساس القاعدة
338	النبة الثانية. - أعمال القاعدة
345	الفرع الثاني. - قاعدة الإرادة
346	الفقرة الأولى. - مفهوم قانون الإرادة
346	النبة الأولى. - دور الإرادة
358	النبة الثانية. - كيفية تحديد قانون الإرادة
362	الفقرة الثانية. - نطاق قانون الإرادة
363	النبة الأولى. - موضوع قانون الإرادة
366	النبة الثانية. - مدى قانون الإرادة

**القسم الثاني**  
**الاختصاص القضائي الدولي وأثار الأحكام والسجلات**  
**والقرارات التحكيمية الأجنبية في لبنان**

**العنوان الأول - شروط نفاذ الأحكام الأجنبية في لبنان**

**الباب الأول - الاختصاص القضائي الدولي**

- 377 ..... **المبدأ الأول - القواعد العامة للاختصاص القضائي الدولي**
- 380 ..... **الفرع الأول - الدعاوى المتعلقة بمال واقع في لبنان**
- ..... **الفرع الثاني - الدعاوى المتعلقة بمقد أبرم في لبنان واشترط تنفيذه أو تنفيذه**
- 381 ..... **أحد الالتزامات الرئيسية الناشئة عنه في لبنان**
- 383 ..... **الفرع الثالث - الدعاوى المتعلقة بمقد تمثيل تجاري**
- 384 ..... **الفرع الرابع - الدعاوى المتعلقة بصحة أو بمخالفة امتياز ممنوح**
- ..... **الفرع الخامس - الطلبات الرامية إلى اتخاذ تدبير مؤقت أو احتياطي يتم**
- 385 ..... **في لبنان**
- 385 ..... **الفرع السادس - الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية**
- 386 ..... **الفقرة الأولى - الحالة العامة**
- 386 ..... **الفقرة الثانية - الحالات الخاصة**
- 389 ..... **الفرع السابع - الدعاوى المتعلقة بالإفلاس**
- 391 ..... **الفرع الثامن - الدعاوى المتعلقة بالإرث**
- 393 ..... **الفرع التاسع - الاختصاص المرتكز على قاعدة مقام المدعى عليه**
- 393 ..... **الفرع العاشر - اختصاص المحاكم اللبنانية المقرر بصورة احتياطية**
- 395 ..... **الفصل الثاني - القواعد الاستثنائية للاختصاص القضائي الدولي**
- 395 ..... **الفرع الأول - المستفيدون من الحصانات**
- 395 ..... **الفقرة الأولى - أعضاء السلك الدبلوماسي**



396	.....	الفقرة الثانية - القناصل
398	.....	الفقرة الثالثة - رؤساء الدول
399	.....	الفقرة الرابعة - الدول
402	.....	الفقرة الخامسة - المنظمات الدولية
403	.....	الفرع الثاني - طبيعة الحصانات
403	.....	الفقرة الأولى - الدفع بالحصانة القضائية
405	.....	الفقرة الثانية - التنازل عن الحصانة القضائية
409	.....	الفصل الثالث - طبيعة قواعد الاختصاص القضائي الدولي
409	.....	الفرع الأول - الموقف العام
410	.....	الفرع الثاني - الحالات الخاصة
410	.....	الفقرة الأولى - سبق الادعاء
423	.....	الفقرة الثانية - التلازم والمسائل الأولية وقاعدة الجزاء يعقل الحقوق ...

## الباب الثاني - آثار الأحكام الأجنبية في لبنان

### العنوان الأول. - شروط نفاذ الأحكام الأجنبية في لبنان

437	.....	الفصل الأول - الرقابة على الاختصاص الدولي للقاضي الأجنبي
439	.....	الفرع الأول. - القانون الوضعي
		الفقرة الأولى. - مراقبة اختصاص القاضي الأجنبي طبقاً لقواعد اختصاصه
440	.....	
445	.....	الفقرة الثانية. - الطابع الحصري للاختصاص اللبناني
452	.....	الفرع الثاني. - انتقاد القانون الوضعي
452	.....	الفقرة الأولى. - انتقاد الدور المعطى لقاعدة الاختصاص الأجنبية
457	.....	الفقرة الثانية. - انتقاد الدور المعطى للاختصاص اللبناني الحصري
463	.....	الفصل الثاني - رقابة القانون المطبق من القاضي الأجنبي

465	الفرع الاول. - مراقبة الاختصاص التشريعي وصحة تطبيق القانون .....
465	الفقرة الأولى. - مراقبة الاختصاص التشريعي .....
466	النبذة الأولى. - الرقابة المفوضية إلى رد حكم أجنبي صادر عن محكمة أجنبية مختصة .....
473	النبذة الثانية. - رقابة «استلحاق» الحكم الأجنبي .....
474	الفقرة الثانية - وسيلتا التخفيف .....
474	النبذة الأولى. - نظرية الاحالة .....
475	النبذة الثانية. - نظرية التكافؤ .....
477	الفقرة الثالثة. - رقابة حسن تطبيق القانون .....
479	الفرع الثاني. - الرقابة على غياب التحايل عل القانون .....
480	الفقرة الأولى. - دلائل التحايل على القانون .....
484	الفقرة الثانية - جزاء التحايل على القانون .....
487	الفصل الثالث - رقابة التطابق مع النظام العام .....
490	الفرع الاول. - ميدان تدخل النظام العام .....
490	الفقرة الأولى. - النظام العام الاجرائي العائد إلى اصدار الحكم الأجنبي
500	الفقرة الثانية. - النظام العام في الاساس المرتبط بمضمون الحكم الأجنبي .....
503	الفرع الثاني. - معيار تدخل النظام العام .....
503	الفقرة الأولى. - معيار النظام العام .....
503	النبذة الأولى. - مبدأ المفعول المخفف للنظم العام .....
506	النبذة الثانية. - الآلية الجديدة لتدخل النظام العام .....
508	الفقرة الثانية. - معيار تدخل النظام العام الطائفي .....
511	الفصل الرابع - المراجعة بالاساس .....

- الفرع الاول. - مدى وموضوع المراجعة في الاساس ..... 514
- الفقرة الأولى. - ميدان المراجعة بالاساس ..... 514
- الفقرة الثانية. - موضوع المراجعة ..... 530
- الفرع الثاني - انتقاد المراجعة بالاساس ..... 534
- الفقرة الأولى. - الحجج القانونية ..... 534
- الفقرة الثانية. - الحجج المستمدة من الممارسة العملية ..... 535

### العنوان الثاني. - دلائل فعالية الأحكام الأجنبية

- الفصل الاول - آثار الأحكام الأجنبية المدلى بها بمعزل عن الصيغة التنفيذية ..... 555
- الفرع الاول. - طبيعة المفاعيل المستقلة عن الصيغة التنفيذية ..... 556
- الفقرة الأولى. - الاثر الواقعي للحكم الأجنبي ..... 556
- الفقرة الثانية. - قوة القضية المحكمة لاحكام الأجنبية ..... 576
- الفرع الثاني. - الرقابة المؤدية للاعتراف بالآثار بمعزل عن الصيغة التنفيذية ..... 580
- الفقرة الأولى. - شروط الرقابة ..... 580
- الفقرة الثانية. - أصول الرقابة ..... 581
- الفصل الثاني - الفعالية المثارة خلال دعوى الصيغة التنفيذية ..... 599
- الفرع الاول. - التمييز بين دعوى الصيغة التنفيذية ودعوى الاعتراف .... 600
- الفقرة الأولى. - طبيعة دعوى الصيغة التنفيذية ودعوى الاعتراف ..... 600
- الفقرة الثانية. - النظام القانوني لدعوى الاعتراف ولدعوى الصيغة التنفيذية ..... 602
- الفرع الثاني. - اجراءات دعوى الصيغة التنفيذية ..... 607
- الفقرة الأولى. - الاختصاص ..... 607
- الفقرة الثانية. - تقديم طلب الصيغة التنفيذية ..... 609
- الفقرة الثالثة. - التوسع في موضوع الصيغة التنفيذية ..... 612

- الفقرة الرابعة. - سير المحاكمة ..... 620
- الفرع الثالث. - آثار الحكم الفاصل بالصيغة التنفيذية ..... 622
- الفقرة الأولى. - آثار القرار المانع للصيغة التنفيذية ..... 622
- الفقرة الثانية. - آثار القرار الرافض للصيغة التنفيذية ..... 623
- الفصل الثالث - ممارسة الرقابة على صحة الحكم الأجنبي من قبل قاضي الصيغة التنفيذية ..... 625
- الفرع الأول. - دور كل من القاضي والفرقاء في ممارسة الرقابة ..... 626
- الفقرة الأولى. - رقابة قاضي الصيغة التنفيذية الحكمية ..... 627
- الفقرة الثانية. - دور ارادة الفرقاء ..... 629
- الفرع الثاني. - سلطة قاضي الصيغة التنفيذية على الوقاعات ..... 630
- الفقرة الأولى. - تكييف ومراقبة الوقاعات ..... 631
- الفقرة الثانية. - اثبات الوقاعات ..... 633
- الفصل الرابع - الآثار الناشئة عن القرار التحكيمي الدولي ..... 641
- الفرع الأول. - حجية القضية المحكوم بها العائدة للقرار التحكيمي الدولي ..... 641
- الفرع الثاني. - الاعتراف بالقرار التحكيمي الدولي ..... 643
- الفقرة الأولى. - الشروط الواجب توافرها لمنح الاعتراف ..... 644
- الفقرة الثانية. - المحكمة المختصة بمنح الاعتراف والأصول التي تتبع لديها ..... 645
- الفرع الثالث. - تنفيذ القرار التحكيمي الدولي ..... 646
- الفقرة الأولى. - الشروط الواجب توافرها لإعطاء الصيغة التنفيذية ..... 647
- الفقرة الثانية. - القاضي المختص بإعطاء الصيغة التنفيذية ..... 651



- 652 ..... الفقرة الثالثة. - الشروط العامة لتنفيذ القرار التحكيمي الدولي
- 655 ..... الفرع الرابع. - الاعتراف بالقرار التحكيمي وتنفيذه طبقاً لبعض لاتفاقيات الدولية
- 655 ..... الفقرة الأولى. - اتفاقية جنيف لعام 1927
- 656 ..... الفقرة الثانية. - اتفاقية نيويورك لعام 1958
- 659 ..... الفصل الخامس - تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقاً للمعاهدات الدولية
- 660 ..... الفرع الأول. - الاتفاق القضائي اللبناني السوري
- 660 ..... الفقرة الأولى. - الأحكام الجائز تنفيذها بمقتضى الاتفاق القضائي المذكور
- 665 ..... الفقرة الثانية. - شروط قبول طلب التنفيذ
- 675 ..... الفرع الثاني. - الاتفاق القضائي اللبناني الأردني
- 676 ..... الفرع الثالث. - اتفاقية تنفيذ الأحكام بين لبنان والكويت
- 680 ..... الفرع الرابع. - اتفاقية تبادل التعاون القضائي وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين بين لبنان وتونس
- 682 ..... الفرع الخامس. - اتفاقية تنفيذ الأحكام بين دول الجامعة العربية
- 684 ..... الفرع السادس. - الاتفاقية القضائية بين لبنان وإيطاليا
- 684 ..... الفقرة الأولى. - الأحكام الجائز تنفيذها والاعتراف بها بمقتضى الاتفاقية المذكورة
- 685 ..... الفقرة الثانية. - المرجع المختص بالنظر في طلب التنفيذ وفي إصدار القرار بشأنه والأصول المتبعة في ذلك - الشروط الشكلية لهذا الطلب
- 686 ..... الفقرة الثالثة. - الشروط الموضوعية لإعطاء الصيغة التنفيذية
- 687 ..... الفقرة الرابعة. - الآثار التي تنشأ عن قرار الصيغة التنفيذية



## القسم الثالث

### الجنسية وموقع الأجانب

#### الباب الأول - الجنسية

693	..... الفصل الأول - النظام القانوني للجنسية
693	..... الفرع الأول- جنسية الأشخاص الطبيعيين
693	..... الفقرة الأولى- اكتساب الجنسية
693	..... النبذة الأولى- . الجنسية الأصلية
702	..... النبذة الثانية. - الجنسية اللاحقة
716	..... الفقرة الثانية: زوال الجنسية
716	..... النبذة الأولى- فقد الجنسية
718	..... النبذة الثانية- إفقاد الجنسية
720	..... الفرع الثاني- جنسية الأشخاص المعنويين
720	..... الفقرة الأولى- جنسية الشركات
727	..... الفقرة الثانية- جنسية الجمعيات
729	..... الفصل الثاني - تنازع القوانين في مادة الجنسية
729	..... الفرع الأول- تعداد قوانين الجنسية في الجنسية الواحدة
729	..... الفقرة الأولى- تحديد المشرع لأثر القوانين الجديدة
730	..... الفقرة الثانية- عدم تحديد المشرع لأثر القوانين الجديدة
732	..... الفرع الثاني- تعدد الجنسيات في القوانين الواحدة
733	..... الفقرة الأولى- النظرة التقليدية إلى تنازع الجنسيات
735	..... الفقرة الثانية- النظرة الحديثة إلى تنازع الجنسيات

## الباب الثاني - موقع الأجانب

- 749 ..... الفصل الأول - دخول الأجانب إلى لبنان، إقامتهم فيه وخروجهم منه
- 752 ..... الفرع الأول - تنظيم إقامة الأجنبي في لبنان
- 753 ..... الفقرة الأولى - شروط إقامة الأجنبي في لبنان
- 765 ..... الفقرة الثانية - أنواع إقامة الأجنبي في لبنان
- 777 ..... الفصل الثاني - الآثار المترتبة على إقامة الأجنبي في لبنان
- 778 ..... الفرع الأول - الحقوق العامة للأجنبي
- 779 ..... الفقرة الأولى - ممارسة الحرية الشخصية
- 780 ..... الفقرة الثانية - الانتفاع بالمرافق العامة
- 781 ..... الفقرة الثالثة - حق الأجنبي في التقاضي
- 783 ..... الفرع الثاني - الحقوق الخاصة للأجنبي
- 784 ..... الفقرة الأولى - الحقوق العائلية
- 787 ..... الفقرة الثانية - حق الأجنبي في التملك
- 791 ..... الفرع الثالث - واجبات الأجنبي
- 791 ..... الفقرة الأولى - خضوع الأجنبي للضريبة
- 792 ..... الفقرة الثانية - نزع الملكية للمنفعة العامة
- 792 ..... الفقرة الثالثة - عدم الالتزام بأداء الخدمة العسكرية
- 795 ..... الفصل الثالث - عمل الأجانب في لبنان
- 797 ..... الفرع الأول - شروط الترخيص بالعمل للأجانب
- 798 ..... الفقرة الأولى - وجوب الترخيص من وزارة العمل
- 801 ..... الفقرة الثانية: الحصول على موافقة مسبقة للأجنبي المقيم خارج لبنان .
- 807 ..... الفقرة الثالثة - المعاملة بالمثل
- 808 ..... الفقرة الرابعة: الحصول على إجازة عمل

815	الفرع الثاني- الآثار المترتبة على منح الترخيص بالعمل .....
816	الفقرة الأولى- الخضوع والاستفادة من أحكام قانون الضمان الاجتماعي
824	الفقرة الثانية- صلاحية مجلس العمل التحكيمي في حل نزاع الأجنبي
826	الفقرة الثالثة- الخضوع لأحكام قانون العمل .....
828	الفقرة الرابعة- الخضوع لقانون الموجبات والعقود .....
847	الفهرس .....